

Distr.
GENERAL

A/53/169/Add.1
21 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٢ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتوياتالصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
اليابان

٢

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨]

١ - الموقف العام

١ - أدى التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة ونقلها إلى مآس بشرية هائلة ومشاكل اقتصادية واجتماعية. وتفاقت هذه المشاكل نتيجة عدم وجود قواعد أو معايير عالمية متفق عليها لاستعمالها من أجل تخفيض تكديس الأسلحة أو نقلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذه المشاكل باعتبارها مسألة ذات أهمية بالغة وضرورة ملحة. وما فتئت الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في مجال زيادة الوعي الدولي بالمشاكل والمبادأة في بذل جهود عملية دولية.

٢ - وما برحت اليابان تؤيد تأييدا قويا ما يجري من عمل في الأمم المتحدة منذ أن قام رئيس الوزراء مورايا ما بحث الأمم المتحدة على تشكيل فريق للتصدي للمشاكل وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح المعقود في نغازاكي في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقدمت اليابان مشروع قرار بشأن الأسلحة الصغيرة إلى الجمعية العامة في نفس العام، وصدر القرار بأغلبية ساحقة [القرار ٧٠/٥٠ بء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥]. ووفقا للقرار، أنشئ فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وكلف بمهمة إعداد تقرير الأمين العام لينظر فيه في دورة الجمعية العامة لعام ١٩٩٧. وعقد الفريق، الذي عين رئيس وفد اليابان السابق إلى مؤتمر نزع السلاح، السيد ميتسورو دونوواكي، رئيسا له، ثلاث حلقات عمل إقليمية إضافة إلى دوراته العادية الثلاث وقدم تقريره إلى الأمين العام في آب/أغسطس ١٩٩٧. وفي الدورة العادية التي عقدتها الجمعية العامة في العام ذاته، عادت اليابان وقدمت مشروع قرار أيدت فيه التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء كما حثت الأمين العام على تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين لكفالة تنفيذ التوصيات. وأنشئ فريق الخبراء الحكوميين الجديد في أيار/مايو واختير السيد دونوواكي مرة ثانية رئيسا له. ومن المتوقع أن يقدم فريق الخبراء تقريرا إلى الأمين العام في عام ١٩٩٩. وستعقد اليابان حلقة عمل في طوكيو في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بغية دعم عمل الفريق. وستتيح حلقة العمل فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر والمعلومات فيما بين أعضاء الفريق وغيرهم من الهيئات الدولية التي تتصدى أيضا لجوانب معينة من مشاكل الأسلحة الصغيرة.

٢ - تنفيذ توصيات الفريق

٣ - طالب قرار الجمعية العامة [القرار ٨٣/٥٢ بء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧] جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي حالة اليابان، تخضع حيابة المدافع وجميع الأنواع الأخرى من الأسلحة الصغيرة، وتصنيعها والتعامل فيها لقيود وطنية صارمة وإنفاذ

قانوني حازم. كما أن تصدير الأسلحة محظور من حيث المبدأ. واليابان هي نصير قوي أيضا في لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وغيرها من المحافل لتعزيز اللوائح التنظيمية المتعلقة بالأسلحة النارية والإنفاذ على الصعيد الدولي.

٤ - وتضع اليابان توكيدا خاصا على النقاط الثلاث التالية من بين التدابير الموصى بها في تقرير الأمين العام:

(أ) تعزيز النهج المتناسب والمتكامل إزاء الأمن والتنمية - يستحق هذا النهج الجديد اهتماما أكبر وجهودا إضافية لوضعه موضع التنفيذ. وتدرك اليابان الأدوار المهمة التي تضطلع بها المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية. وفي هذا الصدد، ستقوم اليابان بدعوة ممثلين عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى حلقة عمل طوكيو في أيلول/سبتمبر لكي يشاركوا فريق الخبراء أفكارهم وخبراتهم. وستشارك اليابان أيضا وتسهم في المؤتمر الدولي لنزع السلاح المستدام لأغراض التنمية المستدامة الذي سيعقد في بروكسل في شهر تشرين الأول/أكتوبر حيث ستبحث هذه القضية على نطاق واسع وسيسهم مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، الذي ستستضيفه اليابان بالاشتراك مع الأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر، في الترويج للفكرة؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية لمفاوضي السلام للتخطيط لنزع السلاح، بما في ذلك جمع الأسلحة والتخلص منها، ولبعثات حفظ السلام من أجل تنفيذ ولاياتها - سيؤدي نزع السلاح والتسريح الفعالين في المناطق التي انتهى فيها النزاع إلى كبح التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة. ومن المتوقع أن تقوم وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة بدراسة الخبرات الماضية المستخلصة من عمليات حفظ السلام السابقة طبقا لتقرير اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام هذا العام. وقد تتطور هذه الدراسة إلى مبادئ توجيهية من النوع الذي نصت عليه توصيات الفريق؛

(ج) منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة - يولي فريق خبراء الأمم المتحدة اهتماما خاصا لهذا المجال. وتم فعلا إحراز بعض الانجازات الإقليمية كالاتفاقية الأخيرة لمنظمة الدول الأمريكية ضد تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بذلك. ورغم أن هذه الاتفاقية تركز على الحد من النقل الدولي للأسلحة النارية والمتفجرات على أساس إقليمي، فإن الأمم المتحدة سوف تتصدى للمشكلة على أساس عالمي باستخدام أي تدابير عملية إضافية. وبهذا المعنى، فإن اليابان تعلق أهمية على وضع صك دولي لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار فيها في إطار مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تشمل الاتفاقية تحسين شفافية النقل المشروع للأسلحة. وفيما يتعلق بوضع علامات على المدافع، فإن خبرة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبعض الدول المهمة ستعود بالفائدة. وسيكون هذا أحد المواضيع الرئيسية التي ستبحث في حلقة عمل طوكيو.

٣ - الرأي بشأن عقد مؤتمر دولي

٥ - بصدد الفقرة (ج) أعلاه، كلف فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بمهمة النظر في "إمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة من جميع جوانبه"، وتقديم توصيات بشأن ذلك، مع مراعاة الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام. ونظرا للأهمية القصوى والضرورة الملحة للمسألة، فإن اليابان تعتقد اعتقادا قويا بأنه من اللازم أن يلتقي المجتمع الدولي في المستقبل القريب على مستوى عال، أي على المستوى الوزاري إذا أمكن، بغية بحث المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والاتفاق على برنامج عمل موحد.

٦ - وسيكون الغرض من هذا المؤتمر الدولي تناول جميع جوانب النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة. بيد أن هذه الفرصة غير المسبوقية والفريدة لا ينبغي أن تقتصر بالضرورة على ميادين ضيقة بل يمكن أن تشمل كامل نطاق القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة التي يتناولها فريق الخبراء حاليا بما في ذلك مشاكل نزع السلاح والتسريح والتنمية الاقتصادية للمناطق التي انتهى فيها النزاع.

٧ - وتعتقد اليابان أنه ينبغي عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن في حين أن الأمر متروك لفريق الخبراء الحكوميين لتقديم توصيته بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام في العام المقبل. وفي هذا الخصوص فإن اليابان تحيط علما برغبة سويسرا في استضافة المؤتمر الدولي في مطلع عام ٢٠٠٠ باعتبار ذلك اقتراحا يستحق النظر فيه بجدية.

٨ - وستواصل اليابان تشجيع ودعم قيام فريق الخبراء بمزيد من المداولات.

— — — — —